تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# الصفقة الأوسع بين واشنطن والرياض و « الكيان الصهيوني »
# الاحتمالات والنتائج والتداعيات على العراق والمنطقة

د. كرار أنور البديري

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

**ملحوظة:**

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

**حقوق النشر محفوظة © 2024**

**www.bayancenter.org**
**info@bayancenter.org**

**Since 2014**

# الصفقة الأوسع بين واشنطن والرياض و « الكيان الصهيوني » الاحتمالات والنتائج والتداعيات على العراق والمنطقة

د. كرار أنور البديري *

**ملخص تنفيذي**

– تحث الولايات المتحدة الخطى نحو التوصل إلى اتفاق يهدف إلى تطبيع العلاقات بين السعودية و«الكيان الصهيوني». وهو اتفاق يُعد جزءاً من صفقة أكبر مترابطة بثلاثة مكونات متشابكة مع بعضها البعض دون انفكاك. أول هذه المكونات هو التوصل إلى حزمة اتفاقيات ثنائية بين واشنطن والرياض تُعنى بالأمن والتسليح والتعاون النووي. أما ثاني هذه المكونات، فتنطوي على موافقة الرياض على التطبيع مع «الكيان الصهيوني»، في حين ينطوي المكون الأخير على إيجاد مسار لحل الدولتين. وكل ذلك يجري تحت إطار ما نسميه الصفقة الأوسع، فهي صفقة تنطوي على التطبيع مقابل اتفاق دفاعي بين الرياض وواشنطن، فضلاً عن المضي قدماً في إقامة الدولة الفلسطينية، ومن غير المرجح أن يوافق الكونغرس على اتفاق دفاعي مع السعودية من دون مكون التطبيع. وفي ضوء هذه المعطيات يمكن استعراض عدد من سيناريوهات إتمام الصفقة الأوسع من عدمها بين الأطراف الثلاثة وكما يلي:

1– احتمالات الصفقة الأوسع بين واشنطن والرياض و«الكيان الصهيوني».

2– التسوية المكلفة: سيناريو اتفاق أمريكي سعودي إسرائيلي مع تأجيل مسار حل الدولتين.

3– التسوية المؤجلة: سيناريو تأجيل الصفقة.

– نتائج الصفقة الأوسع على ديناميكيات السياسة السعودية الداخلية والخارجية:

1– الأنموذج السعودي في التطبيع مع «الكيان الصهيوني».

2– تحول ديناميكية الاستراتيجية السعودية في المنطقة.

3– تداعيات الصفقة الأوسع على إيران.

4– ما بعد الصفقة: دومينو التطبيع في الخليج وتداعياته على العراق والمنطقة.

* مدير قسم مراكز الفكر والرأي في سفارة جمهورية العراق في واشنطن.

تحث الولايات المتحدة الخطى نحو التوصل إلى اتفاق يهدف إلى تطبيع العلاقات بين السعودية و«الكيان الصهيوني». وهو اتفاق يعد جزءاً من صفقة أكبر مترابطة بثلاثة مكونات متشابكة مع بعضها البعض دون انفكاك. أول هذه المكونات هو التوصل إلى حزمة اتفاقيات ثنائية بين واشنطن والرياض تعنى بالأمن والتسليح والتعاون النووي. أما ثاني هذه المكونات، فتنطوي على موافقة الرياض على التطبيع مع «الكيان الصهيوني»، في حين ينطوي المكون الأخير على إيجاد مسار لحل الدولتين. وكل ذلك يجري تحت إطار ما نسميه الصفقة الأوسع، فهي صفقة تنطوي على التطبيع مقابل اتفاق دفاعي بين الرياض وواشنطن، فضلاً عن المضي قدماً في إقامة الدولة الفلسطينية.[1]

## 1- رؤى الأطراف الثلاثة بشأن الصفقة الأوسع وتقاطعاتها

تختلف حالة التطبيع الجاري العمل عليها حالياً بين واشنطن والرياض و«الكيان الصهيوني» عن صفقة «اتفاقات أبراهام»، فقد كان الطرف الرئيس في اتفاقات أبراهام هي الإمارات والبحرين، بينما الطرف الرئيس اليوم في صفقة التطبيع الجديدة ليست السعودية وإنما هو «الكيان الصهيوني»، وبالنتيجة فإن احتمالية التطبيع مرهونة بالتنازلات التي ينبغي أن يقدمها «الكيان الصهيوني» -على المستوى الداخلي والخارجي- وليس السعودية، في الوقت الذي يعول «الكيان الصهيوني» على العامل الزمني لتفادي أي تكلفة باهظة تنطوي على التطبيع مع السعودية.

من الغريب أيضاً أن كل أطراف التطبيع لديها مصالح مختلفة ومتقاطعة أكثر مما لديهم مصالح مشتركة، وهذا ما يعقد مسار التطبيع بينهما. فعلى الرغم من أن هناك تطابقاً كبيراً بين الأهداف الأمريكية و«الإسرائيلية» بشأن إضعاف حماس وشل قدرتها العسكرية لدرجة تكون فيها غير قادرة على تهديد«الكيان الصهيوني» على المدى القريب والمتوسط، غير أن هناك تعارض كامل بين «الكيان الصهيوني» وواشنطن بشأن مسار حل الدولتين وكيفية إنهاء الحرب في غزة، واليوم التالي ما بعد الحرب. وكذلك هناك معارضة أيضا بينهما بشأن البرنامج النووي السعودي، إذ يعارض «الكيان الصهيوني» فكرة برنامج نووي سعودي من دون ضمانات وتعهدات سعودية وأمريكية تضمن عدم استخدامه لأغراض غير مدنية في ضوء تجاربه مع دول المنطقة[2]، وهي ضمانات لا تسعى السعودية إلى إلزام نفسها بها.

1 Rina Bassist, Blinken: Israel 'may not be willing' to accept Palestinian statehood for Saudi normalization, Al-monitor, May 21, 2024.

2 Michael Crowley, Vivian Nereim and Patrick Kingsley, Saudi Arabia Offers Its Price to Normalize Relations With Israel, The New York Times, March 9, 2023.

## 2- جاهزية الأطراف الثلاثة للصفقة الأوسع

حسب المستجدات يبدو أن واشنطن والرياض توصلتا إلى مسودة شبه نهائية لاتفاقية أمنية ثنائية تتضمن التطبيع مع «الكيان الصهيوني». غير أن مسار حل الدولتين لا يزال ينتابه عدم الوضوح[3]. في الوقت الذي لا يزال «الكيان الصهيوني» يرفض فكرة قيام دولة فلسطينية، لا تزال الحرب مستمرة في غزة بالتزامن مع مساعي «الكيان الصهيوني» في توسيع عملياته العسكرية في رفح. وعليه، من غير المرجح أن تمضي الصفقة الكبرى بشأن التطبيع من دون وقف إطلاق النار وإيجاد «مسار واضح وموثوق» لحل الدولتين. لذلك فإن مسار التسوية الأوسع يواجه تحديات ذاتية، فبينما تسعى واشنطن إلى إتمام اتفاق التطبيع، لا تزال «حكومة نتنياهو» غير جاهزة لتسوية أوسع ودفع ثمن باهظ ينطوي على حل الدولتين مقابل التطبيع[4]، وهذا ما أكده وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن خلال استضافته في الكونغرس، قائلا «إنه غير متأكد ما إذا كانت «إسرائيل» مستعدة لتقديم تنازلات مقابل إبرام اتفاق لتطبيع العلاقات مع السعودية، وخاصة على مسار إقامة دولة فلسطينية».[5]

## 3- احتمالات الصفقة الأوسع بين واشنطن والرياض والكيان الصهيوني

تسعى إدارة بايدن إلى تحقيق اختراق كبير على مستوى العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، وتأمل أن تمضي الصفقة الأوسع قدماً مع مكون التطبيع بين الرياض و«الكيان الصهيوني»، فهذا من شأنه أن يحيي آمال الرئيس بايدن بولاية أخرى. غير أن مثابات هذه الصفقة مقيدة بموافقة «الكيان الصهيوني» على مسار حل الدولتين، وهذا أمر من غير المرجح حدوثه في ظل حكومة نتنياهو، والظروف الآنية. وكذلك من غير المرجح أن توافق السعودية على مثل هذه الصفقة من دون وقف إطلاق النار وإيجاد تعهد أو مسار موثوق من «الكيان الصهيوني» بشأن حل الدولتين. وكذلك من غير المرجح أن يوافق الكونغرس على اتفاق دفاعي مع السعودية من دون مكون التطبيع. وفي ضوء هذه المعطيات يمكن استعراض عدد من سيناريوهات إتمام الصفقة الأوسع من عدمها بين الأطراف الثلاثة وكما يلي:

**3Matt Berg and Eric Bazail-Eimil, Israel normalization with Saudi likely not 'ripe', The Politico, May 3, 2024.**

4 Ibid.

5 Rina Bassist, Blinken: Israel 'may not be willing' op.cit.

– **التسوية الأضيق: سيناريو اتفاق أمريكي سعودي مع تأجيل فكرة التطبيع.** أي أن تمضي إدارة بايدن قدماً بمسار التسوية الأضيق مع السعودية، الذي ينطوي على اتفاقية أمنية ثنائية وتعاون بشأن برنامج نووي مدني، مع تأجيل مسار التطبيع بين الرياض و«الكيان الصهيوني» للإدارة الأمريكية والحكومة «الإسرائيلية» القادمة. غير أن تحقق هذا السيناريو يواجه بعض التحديات ومنها: أن الكونغرس لن يصوت على اتفاقية دفاعية مع الرياض من دون حزمة التطبيع مع «الكيان الصهيوني»، في حين أن الرياض لا تجد أن الاتفاقيات التنفيذية كافية لضمان الالتزام الأمريكي بالأمن السعودي.

– **التسوية المكلفة: سيناريو اتفاق أمريكي سعودي إسرائيلي مع تأجيل مسار حل الدولتين.** أي أن تكون هناك اتفاقيات أمريكية سعودية تنطوي على اتفاقية دفاعية وتعاون نووي بالتزامن مع التطبيع مع «الكيان الصهيوني» دون تحقيق تقدم أو وضع مسار واضح في موضوع حل الدولتين. إن هذا النوع من الاتفاقيات ربما يحظى بتصويت من قبل الكونغرس. غير أن السعودية لن توافق على المضي قدماً بهذه الاتفاقية من دون وجود موافقة إسرائيلية على موضوع حل الدولتين. ففي الوقت الذي لا يسعى فيه «الكيان الصهيوني» إلى تقديم تنازلات بشأن حل الدولتين، يدرك جيداً حاجة السعودية لاتفاقية يصوت عليها الكونغرس، كما يدرك أيضاً أن الكونغرس لن يصوت على الاتفاقية الأمنية من دون حزمة التطبيع. وعليه، يحاول «الكيان الصهيوني» أن يضع السعودية أمام هذا الخيار، أي التطبيع مقابل اتفاقية مصوت عليها من الكونغرس بصرف النظر عن حل الدولتين، وهو أمر أيضاً يسعى إليه بعض الجمهوريين في الكونغرس من الذين يؤيدون رؤية «الكيان الصهيوني» بشأن تأجيل فكرة حل الدولتين في الوقت الراهن. ربما هناك احتمالية كبيرة أن يمضي هذا النوع من التسوية، ربما بسبب الضغط الأمريكي والحاجة الملحة لتحقيق إنجاز قيم للإدارة الأمريكية وسط اضطرابات الشرق الأوسط، لكن هذه التسوية ستكون لها تكلفة في الداخل السعودي والمنطقة.

– **التسوية المؤجلة: سيناريو تأجيل الصفقة.** أن يتم تأجيل الصفقة الأوسع بين الأطراف الثلاثة لحين تحقق شروطها الموضوعية وانتظار ما تفرزه الانتخابات الأمريكية على مستوى الإدارة والكونغرس، وما تفضي إليه الحرب في غزة، واستمرار حكومة «نتنياهو» من عدمها في المرحلة المقبلة. بالرغم من الاحتمالية الكبيرة لهذا السيناريو، لاسيما في ظل ضيق الوقت الذي يواجهه الإدارة والكونغرس بسبب الانتخابات القادمة، غير أن إدارة بايدن لا تحبذه، ولن تكون سعيدة

في الوصول إليه، كما أنه من المرجح أن يفسح هذا السيناريو المجال أمام الإدارة الجمهورية القادمة لاستثمار هذه الجهود وتحقيق إنجاز سريع، لا سيما إذا لم يوفق بايدن في ولاية ثانية. والحال نفسه ربما بالنسبة إلى السعودية، فهي تسعى للوصول إلى الصفقة في الوقت الراهن، أي في ظل إدارة بايدن، بالرغم من علاقتها الجيدة مع ترامب. فإذا كان هدف السعودية من الصفقة الأوسع هو إيران، فإن هدف بايدن هو منع وصول الصين إلى الخليج، غير أن هدف ترامب من الصفقة إذا ما تسلم الرئاسة المقبلة سيكون إيران، واستحقاق التحالف الأمني بالنسبة له يعني دخول السعودية على خط المواجهة مع إيران، بمعنى ينبغي عليها أن تمارس دوراً ضاغطاً على ايران، ولا تؤدي دور المتفرج أو الراكب المجاني في الجهود الأمريكية المناهضة لإيران كما تقوم به حالياً في ظل إدارة بايدن. فعلى خلاف ترامب ذا النهج العدائي تجاه إيران، يسعى بايدن بالتزامن مع اتفاقيات التطبيع مع السعودية إلى التواصل مع إيران عبر القناة العمانية لإيجاد تسويات في مجال الملف النووي، فبينما يكثف مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان اجتماعاته في السعودية، يعمل مبعوث الرئيس بايدن في الشرق الأوسط بريت ماكورك في عمان مع الإيرانيين في الوقت نفسه.[6]

## 4– نتائج الصفقة الأوسع على ديناميكيات السياسة السعودية الداخلية والخارجية

### –الأنموذج السعودي في التطبيع مع «الكيان الصهيوني»

على الرغم من معوقات قيام التطبيع السعودي مع «الكيان الصهيوني» على الأقل في ظل استمرار الحرب في غزة، غير أنه إذا ما حدث قد يكون تطبيعاً سياسياً على النموذج المصري والأردني أكثر منه على النموذج الإماراتي لتفادي اضطراب المزاج الشعبي السعودي المحافظ والمتطرف، ولكن، وربما يتطور فيما بعد ليكون اقتصادياً. فمن غير المرجح أن يكون المجتمع السعودي منفتحاً على التطبيع مع «الكيان الصهيوني» بالشكل الذي عمل عليه محمد بن سلمان منذ العام 2017 بتوجهاته الانفتاحية عبر تخفيف البصمة الدينية في المجتمع، ومكافحة التشدد الديني داخل السعودية، وتحييد الرأي العام الديني والشعبي تجاه اليهود، ولكن بالرغم من هذه النهج التحرري، يبقى المجتمع السعودي له مواقف متصلبة تجاه اليهود والمسيحيين، وهو أمر تربى، ونشأ عليها السعوديون منذ

6 ينظر في هذه الجزئية:
David Ignatius, The U.S. assembles the pieces of a possible Gaza war endgame, The Washington Post, May 20, 2024.

الصغر. ذلك بأن الإرث الديني هو الذي يحرك المجتمع السعودي تجاه القضايا والأحداث الداخلية والخارجية، وهذا ما يمكن ملاحظته في أن «الإرث الديني وسوابقه يدفع القضاة السعوديين إلى اعتبار العلاقات المدنية مع «الإسرائيليين» حراما». فعلى سبيل المثال عقب التوقيع على اتفاقيات أوسلو في التسعينيات أصدر المفتي السعودي آنذاك الشيخ عبد الله بن باز فتوى «تسمح للحكام المسلمين بالدخول في حالة هدنة مع «الكيان الصهيوني»، غير أن هذه الفتوى معنية على وجه التحديد بالحكام أو ولي الأمر، الأمر الذي يمنحه إعفاءً من حظر أوسع لا يزال سارياً. فالمبدأ الذي يقضي بأن التفاعل المدني مع «الإسرائيليين» هو حرام، لم يبطله في أي حال من الأحوال أي مبدأ رسمي آخر»[7]. وعليه يبدو من الصعب أن يندمج المجتمع السعودي بسرعة مع التغيرات الفجائية التي يقوم بها محمد بن سلمان على مستوى التطبيع مع «الكيان الصهيوني».

**– تحول ديناميكية الاستراتيجية السعودية في المنطقة**

إن مسار الصفقة الأوسع الذي تسعى السعودية للمضي به، يشير إلى تحول في استراتيجية الرياض في منطقة الشرق الأوسط، فهي تعمل على الانتقال من استراتيجية مسايرة التهديدات إلى استراتيجية ردع التهديدات عبر التحالف العسكري مع الولايات المتحدة. فنتيجة لعدم الالتزام الأمريكي بالأمن السعودي بعد الهجوم الإيراني على أرامكو، وعدم تسليح السعودية ومساندتها في حرب اليمن، تراجعت الرياض وانتقلت من مرحلة مجابهة التهديد إلى مسايرة التهديد بعيد التطبيع مع إيران، وهذا ما أفضى إلى تسوية في الأزمة اليمنية، وتهدئة التوترات في المنطقة، إدراكاً بأن السعودية غير مستعدة حالياً لمرحلة المواجهة بعد. غير أن إيران ما تزال خصماً للسعودية على المستوى المذهبي والأيديولوجي والعسكري والسياسي، وبالنتيجة فإن التطبيع معها كان ولا يزال مجاراة مؤقتة، استعداداً لمرحلة المواجهة على المدى المتوسط والطويل.

لذلك، تحاول السعودية اليوم الاستعداد داخلياً وخارجياً، لتعزيز قوتها الكامنة على المستوى الاقتصادي والعسكري للقيادة الإقليمية للمنطقة، وبينما تتطلع السعودية نحو المضي قدماً في التطور الاقتصادي تواجه عسراً عسكرياً على مستوى القابلية والقدرة على المواجهة، وهذا ما بينته حرب اليمن والتوترات الأخرى. وعليه فإن مسارات مرحلة التكيف والمواجهة المستقبلية تتطلب تمكيناً

7 Joseph Braude, and Mostafa El-Dessouki, Arab Anti-Normalization Laws: A Regional Sketch, Policy Analysis, The Washington Institute for Near East Policy, Aug 28, 2020.

سعودياً عسكرياً، وبما أن قدرات السعودية الذاتية غير كافية لتعزيز قدرتها الكامنة، فإن التحالف مع القوى العظمى هو الرافعة للقوة العسكرية السعودية في المنطقة، مما يعمل على إدامة حالة التوازن العسكري مع إيران على مستوى الدفاع والتسليح والبرنامج النووي.

وبينما تسعى السعودية عبر الصفقة الأوسع مع الولايات المتحدة إلى تعزيز دورها في الخليج والمنطقة بدعم أمريكي موثوق، ومواجهة التحدي الإيراني، تسعى الولايات المتحدة في الوقت نفسه إلى ضمان عدم تمدد الصين بين حلفاء الولايات المتحدة وشركائها في المنطقة وتغيير أولوياتهم، مع العمل على الحيلولة دون ملئ الصين أي فراغ ينشأ في الشرق الأوسط نتيجة الانشغال الأمريكي في منطقة المحيطين الهندي الهادي.

وعليه فإن الصفقة الأوسع بين واشنطن والرياض، تتوافق مع الحاجات الأمنية لكل من الأطراف، فالسعودية تريد أن ترسل رسالة قوية للإيرانيين عبر الاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة والتطبيع مع «الكيان الصهيوني» الذي من المرجح أن يختبروه إذا ما لاحت لديهم الفرصة، في حين تسعى الولايات المتحدة إلى أن ترسل رسالة حازمة للصينيين بخصوص نفوذها في الخليج، وأن المنطقة لا تزال محمية أمريكية منيعة ضد النفوذ الصيني.[8]

على ما يبدو، أن أمريكا في المرحلة القادمة، ولا سيما إذا ما جاء ترامب إلى السلطة، سوف تتجه نحو «سياسة الضغط» الأشد تجاه إيران، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات في المنطقة، وربما قد تكون السعودية هدفا إيرانياً لهذه التوترات. وعليه فإن الغاية من الصفقة الأوسع، وعلى رأسها الاتفاق الدفاعي، هو زيادة تكلفة المخاطرة على إيران، بمعنى أن استهداف السعودية سوف يقود إلى تدخل أمريكي أكبر، وهذا ما تسعى إيران إلى تجنبه مع واشنطن. ولكن من الجدير بالملاحظة، أن تكتيك الاستهداف «القابل للإنكار» – ديدن الاستراتيجية الإيرانية– قد يعيق الالتزامات والضمانات الأمنية المشتركة، كونها لا تعمل على تفعيل بنود الدفاع المشترك، وهذا ما يمكن ملاحظته في التهديدات والهجمات التي تقوم بها روسيا بين الحين والآخر تجاه دول البلطيق.

8 حول هذا الطرح ينظر رأي بعض الخبراء والباحثين الأمريكيين المختصين بشؤون الشرق الأوسط لاتفاقات التطبيع: رنا أبتر غازي الحارثي، بلينكن: الاتفاق السعودي – الأميركي «على بعد أسابيع»، صحيفة الشرق الأوسط، الرياض، 23 مايو 2024. ينظر الرابط الآتي:

https://aawsat.news/bb9py

## 5- تداعيات الصفقة الأوسع على إيران

لا شك أن إيران تعد واحدة من المحفزات الرئيسة للصفقة الأوسع بما في ذلك التحالف الأمني مع الولايات المتحدة والتطبيع السعودي مع «الكيان الصهيوني»، وهي أيضاً المستهدف الأساسي من هذه الصفقة، كونها العائق الكبير أمام طموحات القيادة الإقليمية السعودية في المنطقة، ومع حالة إطباق جبهة المواجهة وتوحيدها ضد إيران انطلاقاً من الخليج عقب إتمام الصفقة الأوسع، من المرجح أن تعمل طهران على إضعاف هذه الجبهة أو فتح ثغرات بين صفوفها. إذ ستعمل إيران على استغلال حالة التطبيع بين السعودية و«الكيان الصهيوني»، لإضعاف الموقف السعودي في المنطقة على المستوى الديني والأيديولوجي من أجل البروز الإقليمي وإعلاء رمزية إيران الدينية والأيديولوجية في المنطقة كدولة غير مهادنة. علاوة على ذلك، من المرجح أو الوارد أن تذهب إيران نحو خيار القنبلة النووية لردع ما نسميه «جبهة المواجهة الجديدة». ذلك بأن احتمالات تصاعد الضغط الإقليمي على إيران عبر جبهة المواجهة الجديدة المدعومة والمؤيدة أمريكياً على المستويين العسكري والسياسي، قد يدفع إيران نحو زيادة مستوى التخصيب النووي لمستويات غير مسبوقة[9]، بما يؤهلها إلى مرحلة صنع القنبلة النووية، الأمر الذي يعزز مستوى الردع الإيراني تجاه التهديد الصاعد في المنطقة. صحيح أن هذه الخطوة ستكون لها تكاليف كبيرة على الداخل الإيراني على المستوى العقوبات الاقتصادية، غير أن منافعها ستقتصر على إعاقة امتلاك السعودية لبرنامج نووي. إذ لن يكون هناك ضمان سعودي على سلمية البرنامج النووي، وهذا سيدفع «الكيان الصهيوني» ليكون المعترض الأول قبل واشنطن لوجود أو استمرار برنامج نووي سعودي، مما يفتح ثغرة كبرى في العلاقة الناشئة بين الطرفين، ويديم من جهة أخرى حالة اختلال التوازن العسكري بين إيران والسعودية،

9 بالتزامن مع الانتهاء من الورقة الحالية واثناء مراجعتها نشرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً سريًا في يوم 27 أيار 2024، أفادت فيه بان «إيران تواصل تخصيب اليورانيوم إلى مستوى يقترب من الدرجة اللازمة لصنع الأسلحة في الوقت الذي تتعثر فيه المناقشات الرامية إلى تحسين تعاونها مع الوكالة التابعة للأمم المتحدة» وأضافت: «بلغت المخزونات الإيرانية 6201,3 كيلوغرام في 11 أيار مقارنة مع 5525,5 كيلوغرام في شباط، أي أكثر بثلاثين ضعفاً من الحد المسموح به بموجب الاتفاق الدولي المبرم عام 2015» مع العرض أن الورقة لم تعتمد على هذه المعلومة، لبناء السيناريو أعلاه، وانما جاء بناء على استقراء الباحث وتحليله لديناميكيات السياسة الإيرانية تجاه المنطقة.

عن التقرير السري للوكالة الدولية للطاقة الذرية ينظر:

Francois Murphy, Iran's near-bomb-grade uranium stock grows, talks stall, IAEA reports say, Reuters, May 27, 2024. At: https://www.reuters.com/world/middle-east/irans-near-bomb-grade-uranium-stock-grows-talks-stall-iaea-reports-say-2024-05-27/

ويجعل طرفي المواجهة في المنطقة مقتصراً على إيران و»الكيان الصهيوني».

**6– ما بعد الصفقة: دومينو التطبيع في الخليج وتداعياته على العراق** والمنطقة.

لا مناص من القول: إن التطبيع بين السعودية و»الكيان الصهيوني» قد يفسح المجال لدومينو التطبيع في الخليج، وهو ما سيعزز اندماج «الكيان الصهيوني» في الخليج والمنطقة. وعليه من المرجح أن يقود التطبيع بين السعودية و«الكيان الصهيوني» إلى ضغط خليجي–خليجي، ينتهي بسلسلة تطبيع خليجية تبدأ بسلطنة عمان التي ستتأثر ولن تصمد كثيراً أمام الانفتاح السعودي على «الكيان الصهيوني»، لا سيما وأنها تأثرت بسرعة، وفتحت أجوائها أمام شركات الطيران «الإسرائيلية» في شباط 2023، بالرغم من أنها لا تقيم علاقات دبلوماسية رسمية مع «الكيان الصهيوني»، وذلك بناءً على قرار الرياض بفتح أجوائها أمام الطيران «الإسرائيلي».[10]

ثم تلي السلطنة، الكويت، لاسيما بعد حل مجلس الأمة الكويتي وتعليق العمل به في أيار/مايو 2024، وهو أمر من شأنه أن يعلق العمل بالقانون الكويتي المناهض للتطبيع الذي أقره مجلس النواب الكويتي في العام 2018، لاسيما أن حل المجلس خول الأمير الاختصاصات المخولة لمجلس الأمة، بما في ذلك صلاحية إصدار القوانين بمراسم أميرية[11]. لذلك لا يبدو أن قرار حل مجلس النواب الكويتي هو محض صدفة، وإنما قد يكون استيعاباً كويتياً لتحول الديناميكيات الإقليمية في العلاقات مع «الكيان الصهيوني». واستكمالاً لذلك ربما تتوقف حدود التطبيع في الخليج عند قطر، التي لديها أصلا علاقات غير معلنة وتواصل سري مستمر مع «الكيان الصهيوني» منذ العام 1996، حينما استضافت مكتب التجارة «الإسرائيلية» في الدوحة[12]، وعليه فهي من الدول التي ستواجه أقل ضغطاً من بين دول الخليج.

وفي هذه الحالة، فإن دخول دول الخليج لمرحلة التطبيع مع «الكيان الصهيوني»، سيجعل دول المشرق العربي تحت دائرة الاستهداف الغربي والإسرائيلي، وخاصة دول الهلال الخصيب مثل العراق، سوريا، فلسطين، ولبنان. سيتم العمل على عزل هذه الدول بوصفها كياناً غير مندمج في المنطقة،

10 ينظر في هذا المجال:
سلطنة عمان تفتح مجالها الجوي أمام جميع الناقلات الجوية المدنية الإسرائيلية، مونتو كارلو الدولية، 23 شباط 2023. ينظر الرابط الآتي:
https://mc-d.co/1olg

11 أمر اميري بحل مجلس الأمة الكويتي ووقف العمل ببعض مواد الدستور، وكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا)، 10 أيار 2024. ينظر الرابط الآتي:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3151421#

12 ينظر: سامي ريفيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ترجمة محمد البحيري، ط1 (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011).

في الترتيبات التي يشترك فيها «الكيان الصهيوني». هذا يمثل تغييراً كبيراً في قواعد اللعبة في المنطقة، حيث تصبح هذه الدول تحت المسار الضغط العربي والإقليمي والدولي على كل من الصعيدين الداخلي والخارجي.

غير أن ديناميكية هذه التطورات ستجعل العراق في المحور الإيراني حتى وإن لم يرغب، أو ستجعله محسوباً على محور مجابهة «الكيان الصهيوني». مما سيجعل موقف العراق أكثر صعوبة في الاندماج الإقليمي ولا سيما مع دول الخليج، حيث ستكون الرقابة الداخلية والمزاج الشعبي العراقي حساس مع التواصل الإقليمي بسبب لوثة التطبيع. فيما قد تواجه الحكومة العراقية ضغوطاً داخلية قد تقيد هامش حريتها في الانخراط الإقليمي أو الخارجي.

كما أن واحدة من تداعيات الصفقة الأوسع بين واشنطن والرياض على العراق، لا تتعلق بالتطبيع وضغوطاته الداخلية والإقليمية والدولية فحسب، وإنما تتعلق بالاتفاقات والتسويات الأمريكية السعودية بشأن الطاقة وأنتاجها، فمن المرجح أن تأتي هذه الترتيبات على حساب العراق وإنتاجه النفطي، وربما تزداد حدة تسويات الطاقة إذا ما وصل ترامب إلى سدة السلطة في الولايات المتحدة، وعليه فإن أسعار النفط قد تكون معرضة للانخفاض، بالرغم من أن السعودية قد تحاول المحافظة على أسعار معقولة تعود بالفائدة على اقتصادها، ولكن المفاضلة الأمنية مع الولايات المتحدة مقابل أسعار الطاقة قد تأخذ حيزاً كبيراً في هذا المجال.

بالمجمل، أن الصفقة الأوسع هذه، إذا ما تحققت لن تعود كثيراً بالاستقرار الكامل على منطقة الشرق الأوسط، فهدف التطبيع مع «الكيان الصهيوني» والتحالف الأمني مع الولايات المتحدة لا ينطويان على غاية الاستقرار، بقدر ما ينطويان على غاية مراكمة القوة وتعزيز القدرة السعودية في مسار مواجهة التهديدات. فكما هو معروف، أن التحالفات العسكرية حينما تنشأ، تكون غايتها ردع التهديدات الناشئة، وليس معالجة أسبابها، فهي تكون لأسباب تتعلق بوجود عدو مشترك تبدر الحاجة لردع تهديده وضمان السلام، وليس لإيجاد تسويات معه. ناهيك عن أن التطبيع لن يساهم في حل مشكلة عدم الاستقرار الأصلية في المنطقة، وهي قضية فلسطين، وإنما سيتم التغاضي عن هذه المشكلة، مما يجعلها مشكلة كامنة ومنشطة لعدم الاستقرار في المنطقة.